

Distr.: General
9 February 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثانية والعشرون

٤-١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

جزر مارشال

* استنسخت هذه الوثيقة بالصيغة التي وردت بها. ولا يعبر محتواها، بأي حال، عن رأي الأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-02011 240215 250215



* 1 5 0 2 0 1 1 *

مقدمة

١- واصلت جمهورية جزر مارشال، عقب الدورة الأخيرة للاستعراض الدوري الشامل، العمل على تحسين قدرة الحكومة على معالجة قضايا حقوق الإنسان. وتشمل الإنجازات الرئيسية سن قانون جنائي جديد يتماشى تماماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وسن قانون منع العنف المنزلي والحماية منه لعام ٢٠١١، والمشاركة النشطة في زيارة المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بصورة سليمة بيئياً وفي نظر مجلس حقوق الإنسان لاحقاً في التقرير الناتج عن الزيارة. ولا تزال جمهورية جزر مارشال تواجه تحديات كبيرة في معالجة قضايا حقوق الإنسان، ومنها عدم كفاية القدرة والموارد في وقت تعاني فيه قيوداً مالية بالغة. ويضاف إلى ذلك أن التهديد المستمر المتمثل في تغير المناخ يتطلب المزيد من الاهتمام، سواء على المستوى السياسي أم على مستوى تقديم الخدمات، كما تجلّى ذلك من الجفاف الذي حصل في الجزر المرجانية الشمالية في عام ٢٠١٣ ومن الغمر الذي حدث في الجزر المرجانية الجنوبية في عام ٢٠١٤.

أولاً - المنهجية وعملية التشاور

٢- لا تزال لجنة تنمية الموارد الهيئية المكلفة من مجلس الوزراء لمعالجة قضايا حقوق الإنسان. وقد شكلت هذه اللجنة برئاسة السكرتير الأول، وتضم وزارات الشؤون الداخلية، والشؤون الخارجية، والتعليم، والموارد والتنمية، والصحة، والعدل، بما في ذلك مكتب النائب العام، ومكتب أمين المظالم، وإدارة السلامة العامة، والمجلس الوطني للتدريب، ومكتب التخطيط الاقتصادي والسياسات والإحصاءات، ومكتب الوجود المشترك للأمم المتحدة، ومجلس المنظمات غير الحكومية لجزر مارشال، والتحالف النسائي لجزر مارشال، ومنظمة "شباب من أجل الشباب" في مجال الصحة. وقد خططت لجنة تنمية الموارد عملية تقديم التقرير إلى الاستعراض الدوري الشامل ونفذتها.

٣- وتشمل الأحداث الرئيسية المشاركة في حلقتين دراسيتين نظمتا في شراكة مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفريق موارد الحقوق الإقليمية التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ. وشكلت أمانة لجنة تنمية الموارد فريقاً أساسياً لتنسيق عملية تقديم التقرير للاستعراض الدوري الشامل. وضم هذا الفريق ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والشؤون وزارة الداخلية والنائب العام، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة. وقد يسر الفريق جمع وترتيب المعلومات فضلاً عن عملية التشاور والإقرار.

٤- وجرى التشاور من خلال الحلقتين الدراسيتين اللتين عقدتا في وقت مبكر من العملية ومن خلال اجتماعات عقدت مع لجنة تنمية الموارد وغيرها من الجهات المعنية في وقت لاحق من العملية. وعلاوة على ذلك، عقد في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ محفل ضم الجزر

المرحانية الأربع التي تأثرت بالتجارب النووية. وقام فريق صياغة التقرير المقدم إلى الاستعراض الدوري الشامل، خلال المحفل، بعرض هذا التقرير.

ثانياً- التطورات التي حدثت منذ الاستعراض السابق: معلومات أساسية عن الدولة موضوع الاستعراض وإطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما الإطار المعياري والمؤسسي؛ والدستور، والتشريعات، والتدابير السياساتية، والاجتهادات الوطنية، وحقوق الإنسان، والبنية التحتية، بما في ذلك المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ونطاق الالتزامات الدولية المحددة في "أساس الاستعراض" في القرار ١/٥

ألف- القوانين والتشريعات الوطنية

٥- تشمل التطورات التشريعية الرئيسية التي حدثت منذ التقرير الأخير للاستعراض الدوري الشامل ما يلي:

قانون منع العنف المنزلي والحماية منه، والقانون الجنائي لعام ٢٠١١، وقانون نظام المدارس الرسمية لجزر مارشال لعام ٢٠١٣.

باء- التدابير والسياسات الوطنية

١- الخطة الاستراتيجية الوطنية (٢٠١٥-٢٠١٧)

٦- وضعت الخطة الاستراتيجية الوطنية في عام ٢٠١٣ من خلال عملية تعاونية قادها مكتب التخطيط الاقتصادي والسياسات والإحصاءات بتوجيه ومشورة من اللجنة التوجيهية للخطة الاستراتيجية الوطنية التي أنشأها مجلس الوزراء والتي يرأسها السكرتير الأول. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة التقنية. وقد صممت الخطة الاستراتيجية الوطنية "كإطار لتنسيق الأهداف والغايات الإنمائية المتوسطة الأجل لحكومة جمهورية جزر مارشال على المستوى الوطني". وهي تشمل فترة ثلاث سنوات متتالية، ابتداءً من ٢٠١٥-٢٠١٧ وسيتم تحديثها باستمرار لتلبية الأهداف الأطول أجلاً، وخاصة ما يتعلق باستكمال تمويل اتفاق المشاركة الحرة بصيغته المعدلة، المقرر أن يتم في عام ٢٠٢٣.

٧- ووضعت الخطة الاستراتيجية الوطنية بصورة تماشى مع كل من الدستور ورؤية ٢٠١٨، التي توفر لجمهورية جزر مارشال نظرة طويلة المدى للسياق والمنظور الوطني تساعد على تحديد الأولويات الوطنية ذات الصلة. وهدف الخطة الاستراتيجية الوطنية هو "تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة وقابلة للقياس تعكس أولويات شعب جزر مارشال وثقافته". وسيتم تحقيق هذا الهدف عن طريق القيام بأنشطة في خمسة قطاعات: التنمية الاجتماعية؛

والبيئة وتغير المناخ والقابلية للتكيف؛ وتنمية البنية التحتية؛ والتنمية الاقتصادية المستدامة؛ وحسن الإدارة. والأهداف التي ترد ضمن كل قطاع متسقة مع عشرة مواضيع إنمائية وطنية مستمدة من رؤية ٢٠١٨.

٢- السياسة الجنسانية الوطنية

٨- ابتداءً من عام ٢٠١٣، قامت وزارة الشؤون الداخلية، بمساعدة تقنية من أمانة جماعة المحيط الهادئ، ببذل جهود لصوغ سياسة جنسانية تحل محل السياسة الوطنية الخاصة بالمرأة التي انقضت في عام ٢٠٠١. وضمت لجنة الصياغة ممثلين عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية. ووضعت السياسة على نحو يتماشى مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وخطة المحيط الهادئ، والأهداف الإنمائية للألفية، ومنهاج عمل بيجين، ومنهاج العمل المنقح للنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين في المحيط الهادئ، والإعلان الخاص بالمساواة بين الجنسين لقادة محفل جزر المحيط الهادئ لعام ٢٠١٢. ووضع المشروع النهائي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ واخضع لمشاورة أجريت في ماجورو. ومن المقرر أن يستعرض مجلس الوزراء هذه السياسة في بداية عام ٢٠١٥.

٩- وقد وضعت السياسة الجنسانية على نحو يتماشى مع الخطة الاستراتيجية الوطنية. والغرض من هذه السياسة هو "توجيه عملية وضع القوانين والسياسات والإجراءات والممارسات التي تتناول احتياجات جميع النساء والرجال وأولوياتهم وتطلعاتهم وتقضي على جميع أشكال التمييز وعدم المساواة". والنواتج الخمسة ذات الأولوية هي: تعزيز قدرة الأجهزة الحكومية على تقديم برامج وخدمات تراعي الشؤون الجنسانية، وضمان رعاية الأسرة، والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس وحماية الناجين منه وتوفير الرعاية لهم، وإيجاد بيئة تمكن من المشاركة بصورة منصفة في التنمية الاقتصادية ومن الاستفادة منها، ومشاركة المرأة والرجل بصورة منصفة في اتخاذ القرارات.

٣- السياسة الوطنية بشأن التنمية الشاملة الخاصة بالإعاقة (٢٠١٤-٢٠١٨)

١٠- أقر البرلمان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ السياسة الوطنية لجمهورية جزر مارشال بشأن التنمية الشاملة الخاصة بالإعاقة. ووضعت السياسة الخاصة بالإعاقة في عملية تعاونية قادتها وزارة الشؤون الداخلية بمساعدة تقنية من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، والمحفل المعني بالإعاقة للمحيط الهادئ. والغرض من السياسة هو "توفير إطار شامل لتحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة مشاركتهم الفعالة في المجتمع" تماشياً مع هدف "أن تصبح جمهورية جزر مارشال مجتمعاً خالياً من الحواجز يحترم حقوق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تمكينهم واستيعابهم وتزويدهم بوسائل أعمال حقوقهم". وقد وضعت السياسة الخاصة بالإعاقة على نحو يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومع الاستراتيجية الإقليمية للمحيط الهادئ بشأن الإعاقة، واستراتيجية إينشبون.

١١- وتمحور السياسة الخاصة بالإعاقاة حول عشرة مجالات ذات أولوية هي: التنسيق، والتشريع، والتوقيع على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقاة والانضمام إليها، والوعي والدعوة والتعليم والتدريب، والعمالة وسبل العيش، والحصول على الخدمات الصحية، وتوعية الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني للسياسة الخاصة بالإعاقاة، وتعزيز منظمة الأشخاص المعوقين لجزر مارشال، والنساء ذوات الإعاقاة والشباب ذوو الإعاقاة. وأقر البرلمان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ انضمام الحكومة إلى الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقاة.

٤- السياسة الوطنية الخاصة بالشباب (٢٠٠٩-٢٠١٤)

١٢- وضعت السياسة الوطنية الخاصة بالشباب في جمهورية جزر مارشال في عام ٢٠٠٩ من خلال إجراء مشاورات مع الجهات المعنية الوطنية وبمساعدة تقنية من الشركاء في التنمية الإقليميين. والغرض من السياسة الخاصة بالشباب هو تعزيز وتحقيق التنسيق فيما بين المنظمات التي تخدم الشباب من خلال تعبئة الشباب بوصفهم شركاء في التنمية وإشراكهم فيها ومن خلال تعزيز التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والكنائس والمجتمعات المحلية. ويجتهد مكتب خدمات الشباب داخل وزارة الشؤون الداخلية، للحصول على مساعدة تقنية من أجل تنقيح السياسة الخاصة بالشباب وتجديدها، قبل أن ينقض عمله في السنة القادمة. واعتمد البرلمان تعديلاً أدخل على القانون الاستشاري الخاص بشباب جزر مارشال ليشمل المنظمات ذات الصلة بالشباب.

١٣- وتتناول السياسة الخاصة بالشباب مجالات السياسات ذات الأولوية التالية: الشباب والأسر والمجتمعات المحلية؛ والتعليم والتدريب؛ والتطور المهني، والعمالة وسبل الرزق؛ والخدمات الصحية والاجتماعية؛ والفنون الثقافية والإبداعية؛ والرياضة والترفيه؛ والآليات الخاصة بالشباب والبرامج الإنمائية للشباب. وتتناول المجالات المذكورة المجالات الرئيسية التي حددت من قبل المجتمع المحلي والجهات المعنية المشاركة في المشاورات: الافتقار إلى دعم الأسرة والمجتمع المحلي، وبطالة الشباب، والعزوف عن الدراسة، والحمل في سن المراهقة، وتعاطي المواد المخدرة، والاكتئاب والانتحار، وجرائم الأحداث، وفقدان الثقافة والهوية. وسيتم تنفيذ جميع الأنشطة التي تتضمنها مجالات السياسات الرئيسية تنفيذاً يتماشى مع القيم والمبادئ التالية: مشاركة الشباب والاستماع لصوت الشباب، والشراكة، والإنصاف، والاستدامة، وإمكانية الوصول، والتنوع، والشفافية.

٥- السياسة/الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالصحة الإنجابية (٢٠١٤-٢٠١٦)

١٤- وضعت وحدة الصحة الإنجابية التابعة لوزارة الصحة السياسة الخاصة بالصحة الإنجابية من خلال عملية تشاورية وبمساعدة تقنية من صندوق الأمم المتحدة للسكان والمكتب دون الإقليمي للمحيط الهادئ. وتنشط جمهورية جزر مارشال، في ضوء التزاماتها بمقتضى المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، في تحسين خدمات الصحة الإنجابية، ومنها جعل الحمل آمناً وتوفير خدمات مناسبة بشأن تنظيم الأسرة. وتتوخى هذه السياسة توفير

خدمات جيدة النوعية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية لجميع الناس في الجمهورية. والمجالات التي تشملها تلك السياسة هي صحة الأم قبل وبعد الولادة وتنظيم الأسرة، والصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين، ومراقبة الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية، والتكامل مع برامج أخرى للصحة الجنسية والإنجابية، والأمراض النسائية الأخرى، وسرطان عنق الثدي، وأمن الصحة الإنجابية، ومشاركة الذكور في الصحة الإنجابية.

٦- منع الحمل في سن المراهقة: استراتيجية الثلاث سنوات (٢٠١٤-٢٠١٦)

١٥- في عام ٢٠١٤، وضعت جمهورية جزر مارشال استراتيجية منع الحمل في سن المراهقة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتقوم هذه الاستراتيجية على اعتبار الحمل في سن المراهقة قضية اجتماعية هامة، إذ يبلغ معدل خصوبة المراهقات ٨٥ ولادة في السنة لكل ألف امرأة يتراوح عمرها بين ١٥ و ١٩ سنة، وهو أعلى معدل حمل للمراهقات على الإطلاق في المحيط الهادئ. وتستند الإجراءات المحددة ضمن الاستراتيجية إلى جمع بيانات نوعية وكمية. والمجالات الاستراتيجية الخمسة هي: الالتزام وتحديد الأولويات والسياسات، وتقديم الخدمات المناسبة للشباب، والبيئة، والتثقيف والتدخل المبكر، والدعم.

٧- خطة العمل الوطنية المشتركة للتكيف مع تغيير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث (٢٠١٤-٢٠١٨)

١٦- وضعت جمهورية جزر مارشال خطة العمل الوطنية المشتركة للتكيف مع تغيير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث بمساعدة أمانة جماعة المحيط الهادئ وأمانة العلوم الجيولوجية والتكنولوجيا التطبيقية، وأمانة البرنامج البيئي الإقليمي للمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خلال مشاورات مع الوزارات والأجهزة الحكومية الرئيسية والمنظمات غير الحكومية، وأقرها مجلس الوزراء في عام ٢٠١٤. وتوفر خطة العمل استراتيجية مفصلة "للتصدي للمخاطر بصورة كلية وتعاونية في جمهورية جزر مارشال". وتشمل أهداف خطة العمل: إيجاد ودعم بيئة تمكينية لتحسين تنسيق إدارة مخاطر الكوارث/التكيف مع تغيير المناخ في الجمهورية، والتثقيف والتوعية بمسألة التكيف الفعلي مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث انطلاقاً من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، وتعزيز التأهب والاستجابة في حالات الطوارئ على جميع المستويات داخل الجمهورية، وتحسين أمن الطاقة، مع العمل، في الآن ذاته، على خفض نسبة الكربون في المستقبل في الجمهورية، وتحسين سبل عيش جميع الناس على المستوى المحلي وقدرتهم على التكيف واتباع نهج متكامل، يأخذ تغير المناخ ومخاطر الكوارث في الاعتبار.

جيم- السلطات والمنظمات الحكومية الرسمية المعنية بحقوق الإنسان

١٧- تُعنى بحقوق الإنسان الكيانات الحكومية التالية:

مكتب الرئيس، ومكتب السكرتير الأول، ووزارة الشؤون الداخلية، ووزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم، ووزارة الموارد والتنمية، ومكتب النائب العام، ومكتب أمين المظالم، وإدارة السلامة العامة، ومكتب التخطيط الاقتصادي والسياسات والإحصاءات، والمجلس الوطني للتدريب.

ثالثاً- تعزيز وحماية حقوق الإنسان عملياً: تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والمحددة في "أساس الاستعراض"، والتشريعات الوطنية والالتزامات الطوعية، وأنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتوعية بحقوق الإنسان، والتعاون مع آليات حقوق الإنسان

١٨- إن لجنة تنمية الموارد هي الهيئة التي كلفها مجلس الوزراء بالإشراف على تقديم التقارير المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وتنفيذ الأنشطة المتصلة بهاتين الاتفاقيتين. ووسع نطاق لجنة تنمية الموارد ليشمل الاستعراض الدوري الشامل. وواصلت لجنة تنمية الموارد، خلال السنوات الأربع الماضية، المشاركة في أنشطة بناء القدرات. وشملت هذه الأنشطة استعراض الامتثال التشريعي للاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في شباط/فبراير ٢٠١٤، والحلقتين الدراسيتين حول الاستعراض الدوري الشامل وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان اللتين عُقدتا في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٤.

١٩- وقد أُجريت دراستان رئيسيتان خلال الأربع سنوات ونصف السنة الماضية. ففي آذار/مارس ٢٠١٣، صدر تقرير بعنوان *Ajri in Ibutuni*: تقرير مرجعي عن حماية الطفل. وقد أعد هذا التقرير بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وهو يوفر بيانات مرجعية ضرورية لمعالجة قضايا حماية الطفل. وهناك دراسة بعنوان *Debij Aeneman ilo Moko*: دراسة عن صحة وسلامة الأسرة، ستصدر في عام ٢٠١٥ وقد أعدت الدراسة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار جهود إقليمي لجمع بيانات عن انتشار العنف ضد المرأة. وتوفر البيانات التي جُمعت في هذه التقارير، فضلاً عن التوصيات المرافقة لها، خارطة طريق هامة لمعالجة مسألتَي حماية الطفل والعنف ضد المرأة.

٢٠- وترى حكومة جمهورية جزر مارشال أن الافتقار إلى القدرة والموارد الكافية يشكل عائقاً رئيسياً أمام معالجة قضايا حقوق الإنسان والالتزامات المتعلقة بها معالجة كاملة. وفي عام ٢٠١٣، شاركت وزارة الشؤون الداخلية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف لتوظيف منسق لشؤون حقوق الإنسان تابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ضمن شعبة التنمية المجتمعية للمساعدة على تنسيق عملية تقديم تقارير حقوق الإنسان وتنفيذها. وأدى توظيف هذا المنسق لفترة سنة إلى إعداد مشروع تقرير مرحلي أولي لجمهورية جزر مارشال بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومشروع تقرير ضم التقريرين المرحليين الثالث والرابع

لجمهورية جزر مارشال بشأن اتفاقية حقوق الطفل. وعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة أيضاً مع أعضاء لجنة تنمية الموارد ومع الفريق العامل التابع لها لجمع معلومات ذات صلة بحقوق الإنسان وبحث المجالات ذات الصلة بتقديم تقارير حقوق الإنسان وتنفيذها.

رابعاً- الإجراءات المتخذة بشأن التوصيات المنبثقة عن الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل

٢١- التوصية ١ (٥٦-١): بذلت جمهورية جزر مارشال جهوداً لامتثال مبادئ المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان. وشملت هذه الجهود عقد حلقات دراسية لبناء القدرات لفائدة لجنة تنمية الموارد، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفريق موارد الحقوق الإقليمية وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ. وقد شددت جمهورية جزر مارشال على اتباع نهج واقعي في الانضمام إلى المعاهدات بسبب عدم القدرة في الوقت الحاضر على التنسيق بين تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات وتنفيذها. وهذا النهج الواقعي لا يضعف التزام جمهورية جزر مارشال بضممان امتثال مبادئ المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان.

٢٢- التوصية ٢ (٥٦-٢): قامت جمهورية جزر مارشال بتنظيم وإجراء مشاورات وطنية في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٤ مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفريق موارد الحقوق الإقليمية وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ وأعضاء لجنة تنمية الموارد. وإضافةً إلى بحث الالتزامات المتعلقة بإعداد التقارير وتنفيذ الالتزامات الخاصة بالمعاهدتين المصدق عليهما بالفعل، وهما الاتفاقية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، بحثت لجنة تنمية الموارد مسألة التصديق على المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير. وتحدد جمهورية جزر مارشال التزامها بالتعاون على نحو وثيق مع هؤلاء الشركاء في المستقبل.

٢٣- التوصية ٣ (٥٦-٣): نظرت لجنة تنمية الموارد في التصديق على المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في مشاورات وطنية أُجريت في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٤. وإضافةً إلى ذلك، تنظر لجنة مراجعة القوانين حالياً في صوغ قوانين لضمان الامتثال للمعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان. وأعدت ورقة أولية لإجراء المزيد من التحليل والنظر في هذا الشأن، والتُمس فيها من مجلس الوزراء أن يوعز إلى لجنة تنمية الموارد بالإعداد لإجراء مشاورات مع الجهات المعنية بشأن انضمام جمهورية جزر مارشال إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (وإلى بروتوكوليه الاختياريين الأول والثاني) وإلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (وإلى بروتوكوله الاختياري)، فضلاً عن الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري،

والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال. وحقوق الإنسان الأساسية هذه مجسدة بالفعل في كثير من المواضع في دستور جمهورية جزر مارشال. ووافق مجلس الوزراء أيضاً على تشكيل فرقة عمل وطنية تُعنى بالاتجار بالبشر، ويعكف الآن على وضع اختصاصاتها.

٢٤- **التوصية ٤ (٥٦-٤):** نظرت لجنة تنمية الموارد في التصديق على المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان. وأجري استعراض للامتثال من الناحية التشريعية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ووافق البرلمان على انضمام الحكومة إلى تلك الاتفاقية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وعُدل التشريع وأقر من أجل تحسين الامتثال للمعايير الدولية. ويشمل ذلك قانون منع العنف المنزلي والحماية منه، الذي يعتبر جميع أشكال العنف المنزلي جرمًا وينص على جواز إصدار أوامر زجرية وأوامر حضانة وإعالة. وإضافةً إلى ذلك، تمّ تنقيح القانون الجنائي. فقد سُقِّ القانون الجنائي الجديد لإنشاء نظام لأنواع الجرائم وأنواع الدفاع والعقوبات أكثر تكاملاً، ولإلغاء بعض الأقسام، والنص على جريمة الاعتداء على الأطفال، والنص على الدفاع الخاص بالتدريخ بالجنون، والنص على الأفعال الجرمية المتعلقة بالبغيء والاتجار. (انظر الرد على التوصية ٣).

٢٥- **التوصية ٥ (٥٦-٥):** نظرت لجنة تنمية الموارد في التصديق على المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان. وراجعت اللجنة أيضاً استعراض الامتثال من الناحية التشريعية للاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي أُجري بمساعدة أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، ووافق البرلمان على انضمام جزر مارشال إلى الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعطي لجنة تنمية الموارد الأولوية الآن للوفاء بالالتزامات الحالية المتعلقة بتقديم التقارير بموجب معاهدة حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قبل الانضمام إلى أي من البروتوكولات الاختيارية. (انظر الرد على التوصية ٣).

٢٦- **التوصية ٦ (٥٦-٦):** نظرت لجنة تنمية الموارد في التصديق على المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، ووافق البرلمان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ على انضمام جزر مارشال إلى الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. غير أن الحكومة ما زالت تركز على الوفاء بالالتزامات القائمة المتعلقة بتقديم التقارير بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. (انظر الرد على التوصية ٣).

٢٧- **التوصية ٧ (٥٦-٧):** أقر البرلمان انضمام جزر مارشال إلى الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشمل خطوات أخرى إنشاء مكتب لتنسيق شؤون الإعاقة ضمن وزارة الشؤون الداخلية وتزويده بالموظفين. ويوفر مكتب تنسيق شؤون الإعاقة الدعم الإداري واللوجستي لمنظمة الأشخاص المعوقين لجزر مارشال، التي أسست عام ٢٠١٣. وشمل هذا الدعم المساعدة على الحصول على تمويل لتوفير أول مركبة عامة ميسرة للمعوقين في البلد.

ونسقت وزارة الشؤون الداخلية كذلك صياغة السياسة وخطة العمل الخاصتين بالإعاقاة وإقرارها من مجلس الوزراء، بدعم من منتدى الإعاقاة الخاص بالمحيط الهادئ وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، خطت وزارة التعليم خطوات كبيرة في ضمان التعليم للجميع في جميع أنحاء البلد. (انظر الرد على التوصية ٣).

٢٨- التوصية ٨ (٥٦-٨): انضمت جمهورية جزر مارشال إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وشملت الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ الاتفاقية حضور اجتماع الدول الأطراف في بنما وحضور الاجتماع الخامس لفريق استعراض التنفيذ في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتشارك جمهورية جزر مارشال حالياً في آلية استعراض النظراء من أجل تحديد التحديات الممكنة القائمة أمام الدول الأطراف وأفضل الممارسات المتبعة فيها. وقد بدأت بالفعل الدورة الأولى التي ترمي إلى تنفيذ الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي). وأعد خبراء جمهورية جزر مارشال (مكتب النائب العام، ومكتب المراجع العام للحسابات، ووزارة الشؤون الخارجية، وإدارة السلامة العامة، ومكتب المستشار التشريعي، وشعبة المحجرة) التقييم الذاتي الذي أجرته جزر مارشال للفصلين الثالث والرابع.

مؤسسات حقوق الإنسان

٢٩- التوصيات ٩ (٥٦-٩) و ١٠ (٥٦-١٠) و ١١ (٥٦-١١) و ١٢ (٥٦-١٢): ذكر الوفد الذي قدم تقرير الاستعراض الدوري الشامل السابق أن جمهورية جزر مارشال "لا يمكنها في الوقت الحاضر أن تنظر في هذه التوصيات بسبب الموارد الوطنية المحدودة". وواصلت جمهورية جزر مارشال العمل على تعزيز الآلية القائمة داخل الحكومة، وتشمل مكتب الشؤون الجنسانية والتنمية ومكتب حقوق الطفل ضمن وزارة الشؤون الداخلية.

الحماية القانونية والتثقيف في ميدان حقوق الإنسان

٣٠- التوصية ١٣ (٥٦-١٣): بذلت الحكومة جهوداً متعددة لضمان توفير حماية قانونية كاملة لحقوق الإنسان. وتراوحت هذه الجهود بين إجراء دراسات لبحث فعالية القوانين القائمة، والأخذ بقوانين وسياسات لمعالجة الثغرات، وتعديل القانون الجنائي، والقيام بأنشطة لبناء القدرات بغية توفير الحماية القانونية لحقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، أعد التقرير المرجعي عن حماية الطفل في عام ٢٠١٠ وتضمن استعراضاً تشريعياً للأحكام المتعلقة بحماية الطفل. وأجريت دراسة عن صحة وسلامة الأسرة في عام ٢٠١٢، لكنها لم تتضمن استعراضاً تشريعياً، وإنما نظرت في طريقة تعرض المرأة للعنف، بما في ذلك معرفة ما إذا كانت القوانين القائمة توفر الحماية المناسبة لها. وفي عام ٢٠١٤، أقر مجلس الوزراء "أطلس المؤشرات الاجتماعية الخاصة بالأطفال، في جمهورية جزر مارشال". ويوفر الأطلس بيانات مرجعية عن الفقر والتعليم والصحة وغيرها من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية.

٣١- وفي عام ٢٠١١، سُنَّ قانون منع العنف المنزلي والحماية منه كقانون مستقل يتناول العنف المنزلي. وما زال صوغ مشروع قانون لحماية الطفل استجابة للقضايا التي أثارها التقرير المرجعي عن حماية الطفل في مراحله الأولى. وأقر مجلس الوزراء السياسة الخاصة بالإعاقة وخطة العمل المرتبطة بها في عام ٢٠١٤. ونُفِّح القانون الجنائي في عام ٢٠١١ وتضمن إضافة الاتجار بالأشخاص كجريمة مستقلة. وفي حال إعداد اتفاقية دستورية كما هو مقرر، هناك تعديل مقترح يقضي بإدراج الإعاقة كأحد الأسباب التي يحظر على أساسها التمييز. وشملت أنشطة بناء القدرات القضاة والمحامين المشاركين في دورات التدريب على حقوق الإنسان التي يوفرها شركاء إقليميون، منهم فريق موارد الحقوق الإقليمية وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ. وتضمن تدريب المحامين عنصراً يتعلق بالصياغة التشريعية. وعقدت الحكومة أيضاً حلقات دراسية للجنة تنمية الموارد ولفريقيها العامل المعني بإعداد التقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان وتنفيذ هذه المعاهدات، مع دعم قدمه الشركاء في التنمية الإقليميون، ومنهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفريق موارد الحقوق الإقليمية، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٣٢- التوصية ١٤ (٥٦-١٤): واصلت الحكومة برامجها الخاصة بالتوعية عن طريق وسائل الإعلام المحلية، ومنها الإذاعة الوطنية V7AB وجريدة جزر مارشال، المملوكة ملكية خاصة. وتبث وزارتا التعليم والصحة برامج إعلامية منتظمة في محطة الإذاعة الوطنية، وكثيراً ما تتناول هذه البرامج قضايا حقوق الإنسان، ومنها خدمات الإصحاح، ومهارات رعاية الأسرة، وتعاطي المخدرات عند الشباب. وإضافة إلى ذلك، تنشر وزارة الصحة إسبوعياً، في جريدة جزر مارشال، إعلاناً يتضمن معلومات صحية حيوية حول أمور منها كيفية حماية الأطفال من الأمراض المعدية ومعلومات تغذوية أساسية لتفادي سوء التغذية. ووسعت الحكومة قدراتها، ابتداءً من عام ٢٠١٢، لتصل إلى مجتمعات الجزر الطرفية وتنقل إليها رسائل هامة بواسطة فريق متنقل يقوم بمشروع يدعى وا كوك وا جيمور (Wa Kuk Wa Jimor) (زورق الكنو يجمعنا) ويزور ثلاث جزر طرفية سنوياً في إطار المرحلة التجريبية من المشروع. ويقدم الفريق معلومات ويقوم بأنشطة بناء القدرات بشأن قضايا تتعلق بالصحة الإنجابية وتخطيط الأسرة وأمن الغذاء والماء والتخلص من النفايات الصلبة. وسيعقد الفريق أيضاً دورات توعية بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس، وحقوق الإنسان، وحقوق الطفل وغير ذلك من قضايا الشباب.

المرأة والطفل

٣٣- التوصية ١٥ (٥٦-١٥): أقر البرلمان في عام ٢٠١١ قانون منع العنف المنزلي والحماية منه. وهو قانون مستقل يتناول العنف المنزلي ويعرفه بشكل عام ويتناول الأذى البدني والعاطفي والاجتماعي والاقتصادي والجنسي. ويجعل القانون العنف المنزلي جريمة يعاقب عليها بالسجن أو بغرامة. وإضافة إلى ذلك، يتضمن القانون سياسة تقضي بعدم حفظ القضية في حال عدم التقدم بشكوى، وذلك لضمان تبرير التحقيق في التهم وإجراء الملاحقات القضائية.

وتشمل أحكام هامة أخرى الأوامر الزجرية، وتعيين مبلغين مفوضين، ومنح المحاكم سلطة إصدار أوامر حضانة وإعالة لدى الاستماع إلى قضايا العنف المنزلي. وإضافة إلى سن قانون العنف المنزلي في عام ٢٠١١، تشاركت الحكومة مع منظمة غير حكومية محلية لوضع بروتوكولات استجابة أولية وتشكيل فريق عامل للإشراف على تنفيذ القانون. ويوفر تحليل الكلفة التقديرية لقانون منع العنف المنزلي والحماية منه، الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة الشؤون الداخلية في عام ٢٠١٢، إرشادات إضافية للحكومة. وقد حدد هذا التحليل جميع أجزاء القانون التي تتطلب تنفيذاً فعالاً، كما حدد الجهات الفاعلة الرئيسية والمبلغ الواجب رصد في الميزانية لتنفيذ الأنشطة بشكل ناجح.

٣٤- وعلى الرغم من عدم وجود استراتيجية وطنية مستقلة لمكافحة العنف ضد المرأة والفساد، فإن مشروع السياسة الجنسانية يتضمن حصيلة حوادث العنف القائم على أساس نوع الجنس. وستحل السياسة الجنسانية إلى مجلس الوزراء لمراجعتها في بداية عام ٢٠١٥. وتشارك وزارة الشؤون الداخلية أيضاً مع التحالف النسائي لجزر مارشال بشأن تنفيذ خطة العمل الوطنية لجزر مارشال في إطار مبادرة "المرأة في المحيط الهادئ تحدد شكل التنمية فيه"، التي التزمت بإفناق ٣٢٠ مليون دولار على مدى عشر سنوات لتحسين الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة في المحيط الهادئ. وأخيراً، تلقت وزارة الشؤون الداخلية منحة لثلاث سنوات من الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة من أجل تنفيذ تحليل الكلفة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. وستواصل وزارة الشؤون الداخلية العمل بالتعاون مع شركائها، بمن فيهم التحالف النسائي لجزر مارشال، من أجل ضمان تنفيذ هذه المشاريع بصورة منسقة.

٣٥- وبناءً على التقدم المحرز في القضاء على العنف ضد المرأة وازدياد الوعي بالقضايا المتصلة بذلك، ستتعاون جمهورية جزر مارشال مع المنظمة الدولية للهجرة بشأن تنفيذ منحة مقدمة من مكتب الولايات المتحدة لمراقبة ومكافحة الاتجار بالأشخاص عنونها "مكافحة الاتجار بالأشخاص في ميكرونيزيا عن طريق إنشاء أطر حماية لضحايا الاتجار". وستدعم حكومة جمهورية جزر مارشال عمل المنظمة الدولية للهجرة بشأن هذا المشروع عن طريق فرقة العمل المعنية بالاتجار بالأشخاص، التي وافق مجلس الوزراء على إنشائها في عام ٢٠١٤. وتتألف عضوية فرقة العمل من مكتب النائب العام، وإدارة شرطة جزر مارشال، ووزارة الشؤون الخارجية، والتحالف النسائي لجزر مارشال، والمنظمة الدولية للهجرة.

٣٦- التوصية ١٦ (٥٦-١٦): خطت الحكومة الخطوة الأولى نحو تنفيذ نظام لمكافحة العنف ضد المرأة بإقرار قانون منع العنف المنزلي والوقاية منه في عام ٢٠١١. وأفضى ذلك إلى إجراء تحليل كلفة في بداية عام ٢٠١٢ شكل أساساً لمشروع وزارة الشؤون الداخلية الممول من الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة من أجل القضاء على العنف ضد المرأة لدعم تنفيذ قانون منع العنف المنزلي والحماية منه. وإضافة إلى ذلك، اضطلعت إدارة شرطة جزر مارشال بأنشطة واسعة لبناء القدرات في شراكة مع برنامج منع العنف المنزلي في المحيط الهادئ. ويشمل ذلك

إنشاء وحدة معنية بالعنف المنزلي وتزويدها بالموظفين. وعلاوة على ذلك، أقرت إدارة شرطة جزر مارشال بروتوكول الاستجابة الأولى الذي وضع بالتعاون مع التحالف النسائي لجزر مارشال لضمان توفير استجابة مؤسسية مناسبة لضحايا العنف المنزلي. وتواصل إدارة الشرطة العمل على تعزيز قدرتها على الاستجابة على النحو المناسب لقضايا العنف المنزلي.

٣٧- التوصية ١٧ (١٧-٥٦): شكل سن قانون منع العنف المنزلي والحماية منه أهم خطوة في تعزيز الإطار التشريعي لحماية المرأة والطفل. كما شكل تقييح القانون الجنائي، الذي تضمن حكماً مستقلاً يتناول الاتجار بالأشخاص، معلماً تشريعياً هاماً آخر، علاوة على أن الخطة الاستراتيجية الوطنية، التي أقرت حديثاً، تتناول بالتحديد قضايا تتصل بالشؤون الجنسانية والأطفال والشباب والفئات الضعيفة. وإضافة إلى ذلك، لا يزال صوغ مشروع قانون بشأن حماية الطفل في مراحله الأولى.

٣٨- التوصية ١٨ (١٨-٥٦): شكل إقرار قانون منع العنف المنزلي والحماية منه إطاراً تشريعياً جديداً لمنع العنف وحماية ضحاياه. وتم تعزيز هذا الإطار باستكمال تحليل الكلفة الذي يعتبر بمثابة إطار لمنحة الثلاث سنوات المقدمة من الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة إلى وزارة الشؤون الداخلية لتنسيق تنفيذ القانون. ويضاف إلى ذلك أن إدارة شرطة جزر مارشال اتخذت خطوات هامة لمعالجة القضايا المتعلقة بالقدرة من خلال المشاركة في مشروع يقوم بتنفيذه برنامج منع العنف المنزلي في المحيط الهادئ لتدريب ضباط الشرطة القائمين على الوحدة المعنية بالعنف المنزلي.

٣٩- التوصية ١٩ (١٩-٥٦): هناك علاقة صحية وقديمة العهد بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. وأحد الأمثلة الهامة على هذه العلاقة عقب الاستعراض الدوري الشامل الأخير هو مبادرة مشروع الاتحاد النسائي لجزر مارشال من أجل تحسين الاستجابة للتصدي للعنف في أي مكان، (iBrave) وهي مبادرة مولها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للقضاء على العنف ضد المرأة. ولهذه المبادرة شق يتعلق بالتوعية العامة، وآخر يتعلق بالقوانين والسياسات. وقد عمل التحالف النسائي لجزر مارشال على نحو وثيق مع وزارة الشؤون الداخلية بشأن ذلك الجزء من المشروع المتعلق بالقوانين والسياسات من أجل وضع بروتوكولات استجابة أولى وتشكيل فريق عمل تقني لتسهيل تنفيذ قانون منع العنف المنزلي والحماية منه. وهناك عدة منظمات غير حكومية أعضاء في لجنة تنمية الموارد. وقد انتهت مبادرة iBrave في أيار/مايو ٢٠١٤ ولكن الحكومة ستبني على هذه العلاقة على الرغم من أن تنفيذ مشروعها الخاص الممول من الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة يبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٤٠- التوصية ٢٠ (٢٠-٥٦): شكل التقرير المرجعي عن حماية الطفل، الذي شرع فيه عام ٢٠١٢، الخطوة الرئيسية الأولى على طريق تنفيذ البرنامج الوطني الهادف إلى القضاء على العنف ضد الأطفال. ووفر التقرير بيانات مرجعية هامة بشأن قضايا حماية الطفل. ووفر التقرير، الذي يتضمن استعراضاً تشريعياً، أساساً لوضع مشروع قانون بشأن حماية الطفل. وأبرز التقرير

قضايا حماية الطفل، بما في ذلك القضايا التي تؤثر في البيئات المدرسية، ووفر لوزارة التعليم قوة دفع لاعتماد سياسة بشأن حماية الطفل في عام ٢٠١٤. وإضافة إلى ذلك، يوفر قانون منع العنف المنزلي والحماية منه مزيداً من الحماية للأطفال إزاء الإيذاء من جانب أفراد الأسرة. وسيستفيد الأطفال أيضاً من عملية بناء القدرات التي تضطلع بها إدارة شرطة جزر مارشال بشأن العنف المنزلي، لأن ضباط الشرطة سيصبحون مهيين بدرجة أكبر للتعامل مع الأطفال ضحايا العنف. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به فيما يتعلق بنشر البحث المذكور في الأوساط المعنية لضمان دمج النتائج التي خلص إليها التقرير على النحو المناسب في جميع المجالات التي تتناول حقوق الطفل ورفاهه.

٤١ - **التوصية ٢١ (٥٦-٢١):** يعتبر المكتب المعني بحقوق الطفل مركز التنسيق الحكومي للمسائل المتعلقة برعاية الطفل. ويمكن الاستعانة به عند الضرورة لمساعدة الوزارات الأخرى بشأن القضايا التي تتعلق بالطفل. وتشمل سياسة حماية الطفل التي وضعتها وزارة التعليم تعليمات لموظفي الوزارة للرد على الكشف عن الإساءات. وسيتناول مشروع قانون حماية الطفل أيضاً وضع آليات لتقديم الشكاوى مناسبة للطفل.

٤٢ - **التوصية ٢٢ (٥٦-٢٢):** يتضمن مشروع قانون تعويض العامل حكماً يتعلق بالأطفال العمال.

عدم التمييز والمساواة

٤٣ - **التوصية ٢٣ (٥٦-٢٣):** قامت الحكومة، منذ دورة الاستعراض الدوري الشامل الأخيرة، باستعراض الامتثال التشريعي فيما يتصل بقضايا حماية الطفل، كجزء من التقرير المرجعي عن حماية الطفل، وباستعراض الامتثال التشريعي لأحكام الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي أقر البرلمان انضمام الحكومة إليها. ويجري النظر في التوصيات التي انبثقت عن هذين الاستعراضين. وتشمل الجهود الإضافية الهادفة إلى ضمان تنفيذ قوانين عدم التمييز تعديلات دستورية مقترحة، بما في ذلك إضافة الإعاقة كسبب من الأسباب التي يُحظر على أساسها التمييز، على أن يتم النظر في هذه المسألة في الاتفاقية الدستورية المقررة.

٤٤ - **التوصية ٢٤ (٥٦-٢٤):** يحظر الدستور في الوقت الحاضر التمييز القائم على أساس نوع الجنس. وعلاوة على ذلك، تضمنت المناقشات المتعلقة بالاتفاقية الدستورية والتي بدأت في نيسان/أبريل ٢٠١٣ توسيع نطاق الحكم المتعلق بعدم التمييز ليشمل الإعاقة. ويُتوقع أن يساعد الاستعراض التشريعي للأحكام التي تتناول الأشخاص الذين يتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية أو المصابين به على إجراء إصلاح قانوني يشتمل على تدابير للحماية من التمييز القائم على أساس الميول الجنسية والهوية الجنسية.

٤٥ - **التوصية ٢٥ (٥٦-٢٥):** تولت وزارة الشؤون الداخلية، في نيسان/أبريل ٢٠١٣، زمام صوغ سياسة جنسانية لسد الثغرة التي تركتها السياسة السابقة الخاصة بالمرأة، والتي انقضت

في عام ٢٠٠١. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أُجريت مشاورات نهائية بهذا الشأن وستُعرض السياسة الجنسانية على مجلس الوزراء لإقرارها في بداية عام ٢٠١٥. وأحد أهداف هذه السياسة هو التصدي للعنف القائم على أساس نوع الجنس من خلال الاستفادة من الجهود التي بُذلت مؤخراً والتي شملت إقرار قانون منع العنف المنزلي والحماية منه وتحليل الكلفة المقدرة لهذا القانون، والتقارير المتعلقة بدراسة صحة وسلامة الأسرة، وعمليات بناء القدرات التي اضطلعت بها أجهزة فردية، ومنها إدارة شرطة جزر مارشال. وعلاوة على ذلك، تتماشى السياسة الجنسانية مع الخطة الاستراتيجية الوطنية التي أُقرت عام ٢٠١٤.

٤٦ - **التوصية ٢٦ (٥٦-٢٦):** تحدد السياسة الجنسانية إطار الخطوات المقبلة لضمان النهوض بالمرأة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويستند هذا الإطار إلى الأعمال التي تم القيام بها في السنوات الأخيرة، ومنها إقرار قانون منع العنف المنزلي والحماية منه وتنقيح القانون الجنائي. وتشمل الأنشطة الأخرى الهادفة إلى النهوض بالمرأة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان إنشاء برلمان صوري للمرأة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ والتخطيط لإنشاء برلمان آخر في بداية ٢٠١٥.

٤٧ - **التوصية ٢٧ (٥٦-٢٧):** أقر قانون نظام المدارس الرسمية لجزر مارشال في عام ٢٠١٣ ودخل حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وأنشأ القانون نظاماً مستقلاً للمدارس الرسمية ومجلساً وطنياً للتعليم وجعل توظيف وإدارة الموظفين من اختصاص وزارة التعليم وحدها، وليس لجنة الخدمة العمومية. وينص القانون على أن من حق الطفل الذي يزيد عمره عن خمس سنوات قبل ابتداء السنة الدراسية أن يُسجل في أي مدرسة من مدارس جمهورية جزر مارشال وأن يحضر الدروس فيها وعلى أن المسؤولية عن تسجيل وحضور هؤلاء الأطفال تقع على عاتق الوالدين أو الأوصياء. ويحق للطفل الذي أكمل مرحلة التعليم الابتدائي بنجاح أن يتسجل في التعليم الثانوي في أية مدرسة من المدارس.

٤٨ - وتبين بيانات التسجيل في المدارس لعام ٢٠١١ تساوي نسبة تسجيل الذكور والإناث تقريباً في المدارس الابتدائية والثانوية، الرسمية والخاصة على السواء. وتبلغ نسبة الطلاب الإناث في جميع المدارس الابتدائية ٤٨,٣ في المائة. ونسبتهم في جميع المدارس الثانوية ٥١,١ في المائة. ومن الأصعب بكثير مراقبة الحضور. ولا تتوفر معدلات حضور مبيّنة بحسب الجنس، على الرغم من أن معدلات الحضور الإجمالية تبلغ ٧٧ في المائة في ماجورو و ٧٠ في المائة في أيببي و ٧١ في المائة في الجزر الطرفية.

٤٩ - ولا توجد أحكام قانونية تكفل تساوي الأجر في حال تساوي العمل. وتتبع لجنة الخدمة العمومية، التي تشرف على المستخدمين الحكوميين، نظام أجور صارماً يقوم على وصف العمل وعلى المؤهلات ومستوى التعليم. والقانون الوحيد الذي ينظم الأجور في القطاع الخاص هو قانون الحد الأدنى للأجر لعام ١٩٨٦، الذي يحدد الحد الأدنى للأجر بدولارين للساعة الواحدة.

٥٠ - التوصية ٢٨ (٥٦-٢٨): لا يجوز تعديل شرعة حقوق الدستور إلا باتفاقية دستورية. وعلى الرغم من أن التخطيط لعقد دورات لاتفاقية دستورية بدأ في عام ٢٠١٣، لم تعقد دورة حتى الآن. ومن المتوقع أن تكون إضافة الإعاقة كسبب من الأسباب التي يُحظر على أساسها التمييز مدرجة على جدول الأعمال.

٥١ - التوصية ٢٩ (٥٦-٢٩): أقر مجلس الوزراء في عام ٢٠١٣ إنشاء مكتب لتنسيق شؤون الإعاقة ضمن وزارة الشؤون الداخلية. وتزامن هذا التطور مع صوغ سياسة وطنية بشأن التنمية الشاملة الخاصة بالإعاقة وخطة عمل مرافقة لها، أقرهما مجلس الوزراء في عام ٢٠١٤. ويشرف مكتب تنسيق شؤون الإعاقة أيضاً على استعراض الامتثال التشريعي بالتعاون مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ وعلى العديد من الحلقات الدراسية المعنية ببناء القدرات، التي يدعمها شركاء مثل أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، ومنتدى المحيط الهادئ لشؤون الإعاقة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة، وتحضرها جهات معنية محلية مثل إدارة شرطة جزر مارشال ووزارة التعليم ووزارة الصحة.

الحق في مستوى معيشي مناسب

٥٢ - التوصية ٣٠ (٥٦-٣٠): أجرت الحكومة في عام ٢٠١١ إحصاءً شاملاً يوفر تحليلاً اجتماعياً اقتصادياً هاماً للبلد. وعقب نشر نتائج هذا الإحصاء، وضعت الحكومة الخطة الاستراتيجية الوطنية التي تتناول خمسة قطاعات: التنمية الاجتماعية والبيئة، وتغير المناخ والقدرة على التكيف معه، وتنمية البنية التحتية، والتنمية الاقتصادية المستدامة، وحسن الإدارة. وأقرت الخطة الاستراتيجية الوطنية في عام ٢٠١٤ وسيُعمل بها ابتداءً من ٢٠١٥-٢٠١٧. ومكتب التخطيط الاقتصادي والسياسات والإحصاءات هو المسؤول عن رصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية باستخدام مصفوفات تنفيذ تنسق مع الخطط الاستراتيجية للوزارات والمؤسسات وميزانياتها. وتوفر الخطة الاستراتيجية الوطنية إرشادات لوضع سياسات أخرى سوف تؤثر أيضاً على التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد، بما في ذلك السياسة الخاصة بالإعاقة، والسياسة الخاصة بالشؤون الجنسانية، والسياسة الخاصة بالشباب.

٥٣ - التوصية ٣١ (٥٦-٣١): تحقق في السنوات الخمس الماضية عدد من أوجه التقدم التي تمكن الحكومة من مواصلة ضمان التمتع بالحق في التعليم والحق في الصحة. ففي مجال التعليم، شملت أوجه التقدم الرئيسية سن قانون نظام التعليم الرسمي لجزر مارشال، الذي حل محل قانون التعليم. ومن السمات الهامة لقانون نظام التعليم الرسمي إنشاؤه نظاماً حديثاً للمدارس الرسمية ومجلس إدارة، ووضعه معايير واضحة للمناهج الدراسية والحضور وشهادات المدرسين وسلوك الطلاب والمدرسين، والتغذية، والنقل، وصحة الطلاب وسلامتهم. وبالإضافة إلى ذلك، تم، ابتداءً من عام ٢٠١٣، تعليق تحصيل جميع رسوم التسجيل وتمكن جميع طلاب المدارس الرسمية من الالتحاق بالمدسة مجاناً. وهناك مبادرة أخرى ساعدت كثيراً على تحسين

قدرة طلاب الجزر الطرفية على الحصول على التعليم، وهي مشروع تركيب لوح شمسي يمكن الطلاب من الدرس بعد حلول الظلام.

٥٤- وفي مجال الصحة، تناول عدد من المبادرات المستقلة العقبات القائمة أمام الحصول على الرعاية الصحية. ففي عام ٢٠١٤، افتتح مستشفى ماجورو عيادة جديدة لصحة الأم والطفل. وأدى إنشاؤها إلى زيادة القدرة على توفير رعاية جيدة النوعية للأمهات والأطفال، إلى جانب وضع برنامج لفحص سماع الأطفال في سن مبكرة. وثمة تطور هام ضمن الحصول على رعاية اختصاصية جيدة وهو تشترك وزارة الصحة مع بعثات طبية من الخارج لتوفير الرعاية في ميادين مثل القبالة وأمراض النساء، وتقويم الأعضاء، وطب العيون للمرضى في ماجورو وأبيي. وواصلت وزارة الصحة التصدي لتحديات تقديم الخدمات الصحية إلى الجزر الطرفية بواسطة الفريق الصحي المتنقل، الذي يقوم بزيارات للجزر الطرفية وفقاً لبرنامج دقيق جداً، ويقدم خدمات التلقيح والرعاية الطبية والوقائية الأساسية. ويعزز الفريق المتنقل على زوارق الكنو، الذي يضم شركاء من شعبة الصحة الإنجابية، أنشطة الفريق الصحي المتنقل. وأخيراً، اضطلعت وزارة الصحة أيضاً ببرامج لتعزيز قدرات الممرضين والممرضات.

٥٥- **التوصية ٣٢ (٥٦-٣٢):** تواصل الحكومة الاعتماد على شراكاتها مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة لتحسين القدرة على إعمال حقوق الإنسان. وأحد الأمثلة على ذلك زيارة المقرر الخاص، التي ستبحث بتفصيل أكبر أدناه. ومن الأمثلة الأخرى تعيين موظف تابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وترعاها اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لدى وزارة الشؤون الداخلية لفترة سنة كي يساعد على تيسير تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وتقديم التقارير المتعلقة بهما. وعين موظف آخر تابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ويرعاها صندوق الأمم المتحدة لسكان لدى وزارة الصحة كي يساعد على إنشاء قاعدة بيانات وعلى الرصد. ومن بين الأمثلة المحددة الأخرى المساعدة التي وردت من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف إثر الجفاف الذي حصل في عام ٢٠١٣.

٥٦- **التوصية ٣٣ (٥٦-٣٣):** تشمل المبادرات الرئيسية الهادفة إلى تحسين حصول الأطفال على التعليم إلغاء الرسوم المدرسية ووضع برنامج تعليمي يشمل الجميع. وخولت المدارس الرسمية التي كانت تفرض في السابق رسوم تسجيل وقف هذه الممارسة ابتداءً من عام ٢٠١٣. وأزال هذا الإلغاء حاجزاً مالياً مهماً أمام التحاق الطلاب بالمدارس، واستفادت منه بصورة رئيسية المدارس الكائنة في ماجورو وأبيي. وإضافة إلى ذلك، تواصل وزارة التعليم توفير التعليم المناسب للطلاب ذوي الإعاقة، استناداً إلى نتائج الخطة التعليمية الخاصة بكل منهم.

٥٧- **التوصية ٣٤ (٥٦-٣٤):** تواصل الحكومة العمل على تحسين معدلات التحصين. وحدث مؤخراً انخفاض في معدلات شمول التحصين في ماجورو (٥٥ في المائة في السنة التقويمية ٢٠١٢ بالمقارنة بـ ٩٥ في المائة في السنة التقويمية ٢٠٠٧) على الرغم من ضخ موارد كبيرة في برنامج التحصين. ويواجه البرنامج الكثير من التحديات التي قد تسبب انخفاضاً فعلياً في التغطية أو ظهور انخفاض في التغطية. ويشمل ذلك الصعوبات القائمة في تسجيل الأطفال المرضى وتتبع مكان إقامتهم، والصعوبات اللوجستية في الوصول إلى الجزر الطرفية والعثور على المرضى الذين غالباً ما ينتقلون داخل الجزر المرجانية النائية. وقد التزمت جمهورية جزر مارشال بخطة عمل آسيا والمحيط الهادئ بشأن تسجيل وإحصاءات الأحوال المدنية في حريف عام ٢٠١٤، وتخطط لتعزيز الجهود في مجال تسجيل الأحوال المدنية وتوفير الإحصاءات الدقيقة عنها. وتتألف فرقة العمل الوطنية من وزارة الشؤون الداخلية ووزارة الصحة وهيئة الضمان الاجتماعي لجزر مارشال ووزارة التعليم ومكتب التخطيط الاقتصادي والسياسات والإحصاءات.

إقامة العدل

٥٨- **التوصية ٣٥ (٥٦-٣٥):** تواصل إدارة السلامة العامة التماس سبل لتوفير مرافق الاحتجاز المناسبة للسجناء. ومن العقبات القائمة حالياً في هذا المجال عدم ملاءمة المكان ومحدودية الميزانية. وتتعاون شعبة السجناء التابعة لإدارة شرطة جزر مارشال مع وزارة الصحة لإجراء فحوصات صحية منتظمة للسجناء.

البيئة

٥٩- **التوصية ٣٦ (٥٦-٣٦):** لا تزال جمهورية جزر مارشال تضطلع بدور قيادي على المستوى العالمي في التصدي لتغير المناخ. ففي عام ٢٠١٢، ألقى الرئيس كريستوفر ج. لوك خطاباً في الجمعية العامة للأمم المتحدة داعياً إلى ضمان الإسراع في تطبيق الاتفاق الملزم قانونياً القاضي بخفض الغازات التي تسبب الاحتراز العالمي. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، دعت جمهورية جزر مارشال في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى اعتبار تغير المناخ تهديداً للسلام والأمن الدوليين، ولا سيما للبلدان المنخفضة. وعلى الصعيد الإقليمي، قدمت جمهورية جزر مارشال إعلان ماجورو في اجتماع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ لعام ٢٠١٣. وعلى الرغم من هذه الدعوات القوية، ستواجه جمهورية جزر مارشال تحديات جسيمة متوسطة إلى طويلة الأجل في معالجة قضايا حقوق الإنسان الرئيسية لمواطنيها نظراً إلى أن التأثيرات الناجمة عن المناخ تتضاعف وتزداد من حيث النطاق والتواتر. وثمة تهديدات وتأثيرات مباشرة بشكل أكبر ظاهرة بالفعل للعيان وتشير إشكالية. وقد قدمت جمهورية جزر مارشال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ تقريراً أكثر تفصيلاً إلى مجلس حقوق الإنسان استجابة لقرار المجلس ٢٣/٧، وتضمن ذلك التقرير بيانات تتعلق بتوقع حدوث تحديات جسيمة تتعلق بالحق في الحياة والملكية، والدولة، والثقافة، والغذاء، والسكن، والصحة، والمياه. ففي دولة ذات جزر مرجانية

منخفضة مثلها، مع وجود أشربة ضيقة من اليابسة، فإن متوسط ارتفاع مترين عن مستوى سطح البحر يعادل تقريباً ما توافق عليه العلماء علمياً من أن مستوى سطح البحر سيرتفع بمقدار متر واحد أو أكثر بسبب تغير المناخ في المستقبل. ويمكن للتقدم المتعدد الأطراف الراهن أن يوفر إلى حد ما منبراً دولياً لبحث الإجراءات الواجب اتخاذها بشأن الانبعاثات، إلا أن الإسقاطات الحالية تبين أن الإجراءات التي ستتخذ على المستوى العالمي لن تكون كافية مطلقاً لبلوغ "مناطق سلامة" مقبولة لارتفاع درجة الحرارة، وأن النافذة "العلمية للإجراءات" ستبدأ بالانغلاق بحلول نهاية هذا العقد (حاسبة تأثيراً جسيم النطاق). وعلى الرغم من أن التشرّد وانعدام الجنسية يشكّلان مخاطر حقيقية، فإن جمهورية جزر مارشال تعتقد أن إيجاد حلول سياسية لـ "التشرّد القسري" يمثل ضمانات مناسبة لحقوق الإنسان أو للمصالح الوطنية الأساسية. وعلى الرغم من بعض التنبؤ الإسمي في بيان رئاسي صدر عن مجلس الأمن في عام ٢٠١١، ما زال يتعين التصدي بشكل فعال على المستوى الدولي لهذه القضية.

٦٠- وعلى الصعيد الوطني، تدعم جمهورية جزيرة مارشال عدداً من المشاريع الإقليمية والوطنية، وقد وضعت إطار سياسات موسعاً. والبيئة وتغير المناخ والقدرة على التكيف معه، والتنمية الاقتصادية المستدامة هما اثنان من القطاعات الخمسة التي تتمحور حولها الخطة الاستراتيجية الوطنية. وتوفر خطة العمل الوطنية المشتركة بشأن التكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث إطار سياسات شاملاً لتناول كل من تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث. وإضافة إلى ذلك، توفر عمليات ريمانلوك إطاراً للتخطيط لمنطقة حفظ الهدف منه "وضع مبادئ عامة ومبادئ توجيهية والقيام بعمليات لتصميم وإنشاء وإدارة مناطق حفظ تملكها وتديرها وتقرها المجتمعات المحلية بصورة كاملة استناداً إلى احتياجاتها وقيمها وتراثها الثقافي". وفي عام ٢٠١٣، أنشأت جمهورية جزر مارشال جمعية محلية للصليب الأحمر وأصبحت رسمياً عضواً في المنظمة الدولية للهجرة. وعلى الرغم من التقدم في مجالي السياسات والتخطيط، تواجه جمهورية جزر مارشال الكثير من التحديات الجسيمة، على صعيد القدرة والموارد، في تحويل مثل هذه السياسات الشاملة لقطاعات متعددة إلى أعمال مرئية.

التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٦١- التوصية ٣٧ (٥٦-٣٧) والتوصية ٣٨ (٥٦-٣٨): وجهت جمهورية جزر مارشال دعوة مفتوحة ودائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١. وأسفرت هذه الدعوة عن زيارة قام بها المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة النفايات الخطرة والتخلص منها بصورة سليمة بيئياً إلى جمهورية جزر مارشال في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ وإلى الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وكان الغرض من هاتين الزيارتين "أ) بحث نتائج برنامج التجارب النووية للولايات المتحدة في جزر مارشال بين عامي ١٩٤٦ و١٩٥٨، يوم كانت تحت وصاية الأمم المتحدة، على التمتع بحقوق الإنسان؛ ب) الجهود التي بذلتها كلتا

الحكومتين لإزالة أو تخفيف الآثار السلبية للتجارب على سكان جزر مارشال، والإدارة السليمة للمواد والنفايات الخطرة المرتبطة بالتجارب النووية؛ (ج) الدروس المستخلصة والتدابير الإضافية اللازمة لضمان الأعمال الكاملة لحق الضحايا في سبيل انتصاف فعال". وكان الغرض من التقرير الصادر عن الزيارتين "التشجيع على قيام حوار بناء واستشرافي بين الطرفين بروح من التفهم والاحترام والمصالحة، لفائدة شعب جزر مارشال".

٦٢- وفي القسم الثالث من التقرير (A/HRC/21/48/Add.1)، بحث المقرر الخاص "التأثير على التمتع بحقوق الإنسان" وخلص إلى ما يلي:

"أدت التجارب النووية إلى آثار فورية ومستمرة على حقوق الإنسان لسكان جزر مارشال. فقد أدى الإشعاع الناجم عن التجارب إلى فواجع وإلى تعقيدات صحية حادة وطويلة الأجل. وأدى التلوث البيئي الذي لا رجعة فيه تقريباً إلى تفاقم آثار الإشعاع، الأمر الذي قضى على أسباب الرزق والأراضي. وعلاوة على ذلك، ما زال الكثير من الناس يعانون من تشرد غير محدود" [الفقرة ١٩، الصفحة ٦]؛

"وتلقى المقرر الخاص معلومات توحى بأن الآثار الكاملة للإشعاع على حق المرأة في جزر مارشال في الصحة ربما كانت، ولا تزال، أكثر مما قُدّر" [الفقرة ٢٧] وأنه "أفيد بحدوث انتشار كبير لسرطان الغدة الدرقية بعد عدة سنوات من التعرض [الفقرة ٣١]؛ وأن

"التشرد الناتج عن التجارب النووية، ولا سيما نزوح السكان من جزر بيكيني وأينويتاك ورونجياب وأوتروك المرجانية، خلق قوماً من الرحل الذين انقطعت صلتهم بأراضيهم وبطراز حياتهم الثقافية وكسكان أصليين... " [الفقرة ٣٣].

٦٣- وأشار تقرير المقرر الخاص أيضاً إلى أن مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة أجرى في كل من عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٦ تصويتاً أدان استمرار التجارب وأوصى بتسوية جميع المطالبات العادلة المتعلقة بفقدان الأراضي. [الفقرتان ٣٧-٣٨]. وكما ورد في البيان الذي أدلى به وزير الشؤون الخارجية لجمهورية جزر مارشال، فيليب مولر، أمام مجلس حقوق الإنسان في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، فإن قرارات الأمم المتحدة التي ترفض الالتماسات التي قدمها سكان جزر مارشال لوقف التجارب تتضمن ضمانات محددة بالإنصاف والعدالة واحترام حقوق الإنسان لم يوف بها قط. ومضى الوزير قائلاً إن بعثة المقرر الخاص تقول للعالم إن من حق جزر مارشال معرفة الحقيقة وأن تعامل بكرامة وأن تتمتع بجميع حقوق الإنسان التي ما كان ينبغي أن تفقدها على الإطلاق. وجددير بالذكر أن البرلمان اعتمد في عام ٢٠١٢ القرار رقم ١٤ الذي يؤيد هذا التقرير.

٦٤- وأسفر تقرير المقرر الخاص عن عدد من التوصيات الموجهة إلى كل من جمهورية جزر مارشال والولايات المتحدة. وهناك تسع توصيات موجهة لجمهورية جزر مارشال. ورحب وزير

الشؤون الخارجية لجمهورية جزر مارشال بتوصيات المقرر الخاص وحث الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، في الوقت ذاته، على أن تخذو حذوه. وعلى الرغم من أن جمهورية جزر مارشال ملتزمة بتنفيذ توصيات المقرر الخاص، فقد شكل عدم كفاية الموارد عائقاً أمام تنفيذها فعلياً. وفيما يلي التوصيات والإجراءات المتخذة لتنفيذها:

(أ) إجراء مسح إشعاعي مستقل وطلب المساعدة من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة - تواصل وزارة الطاقة في الولايات المتحدة المساعدة في رصد قبة رونيت والمناطق الساحلية المجاورة لها في أينويتاك. وإضافة إلى ذلك، قامت وزارة الطاقة ببعض عمليات رصد التربة و/أو النبات في أوتريك منذ صدور تقرير المقرر الخاص في عام ٢٠١٢ وأبقت كما في السابق على مرافق قياس الإشعاع في كامل الجسم في أينويتاك ورونجلاب وماجورو. ولم تقم الحكومة بعد بإجراء مسح إشعاعي مستقل أو تطلب من الوكالات الدولية ذات الصلة المساعدة في هذا المسح؛

(ب) وضع استراتيجية صحية وطنية شاملة استناداً إلى أدلة وبائية، وطلب دعم لإصلاح المستشفيات وتوفير العاملين الطبيين المؤهلين - لم تقم حكومة جمهورية جزر مارشال بعد بوضع استراتيجية صحية وطنية شاملة استناداً إلى أدلة وبائية، ولكنها تواصل العمل بشأن القضايا التي تعيق توفير الرعاية الطبية ذات النوعية الجيدة وتوظيف العاملين الطبيين المؤهلين، بمن فيهم الأخصائيون؛

(ج) إجراء مشاورات إقليمية بشأن السرطان والأمراض غير السارية الناشئة - تواصل حكومة جمهورية جزر مارشال التركيز على الأمراض غير السارية بوصفها عقبة رئيسية أمام خلق مجتمع صحي ومنتج. ويشمل ذلك إعلان الرئيس حالة الطوارئ بشأن الأمراض غير السارية والجهود الوطنية المستمرة التي تبذلها وزارة الصحة لخفض المعدلات العالية لانتشار الأمراض غير السارية؛

(د) ضمان استخدام دراسات مرجعية موثوقة في عمليات تقييم الأثر وقيام أطراف ثالثة مستقلة بعمليات التقييم هذه - لم تنفذ حكومة جمهورية جزر مارشال هذه التوصية بعد؛

(هـ) القيام بعملية تشاورية واسعة تشمل الضحايا والأسر والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، بشأن التدابير الأساسية الواجب اتخاذها لمعالجة الآثار الصحية البشرية والبيئية الطويلة الأجل، مع التركيز على التوفيق بين الحيازة التقليدية للأراضي وإيجاد حلول دائمة للتشرد - تعقد اجتماعات سنوية مع الحكومات المحلية للجزر المرجانية الأربع والحكومة المركزية ووزارة الطاقة في الولايات المتحدة؛

(و) وضع استراتيجية تنويع اقتصادي للحد من الاعتماد المفرط على اتفاق المشاركة الحرة - تواصل حكومة جمهورية جزر مارشال اعتماد خيارات تنويع اقتصادي، بما في

ذلك إنشاء مكتب التجارة والاستثمار، وخطة الإنقاص، والصندوق الاستثماري الخاص بالاتفاق؛

(ز) تعزيز حسن الإدارة والشفافية على المستوى الوطني ومستوى الجزر المرجانية بوسائل منها الكشف عن استخدام أموال الاتفاق، ووضع سياسة لحقوق الإنسان وتقديم تقارير سنوية - إن وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية يوفر وسيلة لتشجيع حسن الإدارة وتنسيق سياسات فرادى الوزارات الأساسية؛

(ح) السعي إلى إقامة شركات مع المؤسسات الأكاديمية الدولية لجعل جمهورية جزر مارشال مركز امتياز في الدراسات البيئية - تعاونت جمهورية جزر مارشال مع المركز القانوني المعني بتغير المناخ التابع لجامعة كولومبيا بشأن عقد مؤتمر دولي في أيار/مايو ٢٠١١ بعنوان "الدول الجزرية المهددة: الآثار القانونية المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ". وتتعاون الحكومة أيضاً مع مؤسسات أكاديمية محلية، منها كلية جزر مارشال وجامعة جنوب المحيط الهادئ؛

(ط) التماس المساعدة الدولية لتحسين البنية التحتية العامة، بما يشمل المياه والإصحاح وإدارة النفايات - تعمل جمهورية جزر مارشال حالياً مع مصرف التنمية الآسيوي على تنفيذ مشروع تزويد أبيي بالمياه وبخدمات الإصحاح. ويعتبر تحسين الإمداد بالمياه والصرف الصحي وخدمات الكهرباء أولويات عالية لقيادة كواجالين، ومجتمع أبيي المحلي، وموارد مرافق الانتفاع المشتركة لجزيرة كواجالين المرجانية، والحكومة جمهورية جزر مارشال. والهدف العام للمشروع هو ضمان استدامة التزويد بالكهرباء والمياه وخدمات الإصحاح في أبيي. وسيتمثل أثر هذا المشروع في الحد من انتشار الأمراض المحمولة بالمياه في أبيي، وستؤدي نتائجه إلى تحسين الحصول على المياه المأمونة وخدمات الإصحاح. وتمتد فترة التنفيذ من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

خامساً - الإنجازات، وأفضل الممارسات، والتحديات، والمعوقات

٦٥ - تشمل الإنجازات التي تحققت في ميدان النهوض بحقوق الإنسان منذ عام ٢٠١٠ ما يلي:

سياسة المساواة بين الجنسين، وسياسة التنمية الشاملة الخاصة بالإعاقة، والخطة الاستراتيجية الوطنية، وخطة العمل الوطنية المشتركة بشأن التكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث، وسياسة حماية الطفل الخاصة بوزارة التعليم، والتقرير المرجعي عن حماية الطفل، والدراسة الخاصة بصحة وسلامة الأسرة، والمنحة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري إلى وزارة الشؤون الداخلية بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

- ٦٦- وتشمل أفضل الممارسات المتبعة استمرار علاقات العمل الإنتاجية مع الشركاء في التنمية الإقليمية والدوليين، مع زيادة التركيز على تعزيز قدرات الموظفين الوطنيين.
- ٦٧- وتشمل التحديات والمعوقات التي واجهتها الحكومة ما يلي:
- (أ) القدرة على صعيد الموارد البشرية - تواصل الحكومة العمل جاهدة على اجتذاب العاملين المدربين ذوي الخبرة، ولا سيما لشغل المناصب المتخصصة؛
- (ب) المالية - ما انفكت قيود الميزانية تحول دون تنفيذ جمهورية جزر مارشال المشاريع التي تتناول قضايا حقوق الإنسان أكمل تنفيذ ممكن؛
- (ج) البنية التحتية - تمثل قضايا البنية التحتية معوقاً إضافياً. وبسبب تردي البنية التحتية، اضطرت الحكومة إلى تغيير مواقع عدة مكاتب حكومية في غضون السنوات القليلة الماضية. وثمة حاجة إلى تعزيز صيانة البنية التحتية؛
- (د) النقل والاتصال - ما انفكت قضيتا النقل والاتصال تعيقان تنفيذ المشاريع تنفيذاً فعالاً، وبخاصة في الجزر الطرفية؛
- (هـ) تغير المناخ وما يتصل به من كوارث - يعتبر الجفاف الذي حدث في عام ٢٠١٣ والغمر الذي حدث في عام ٢٠١٤ مثالين على الكوارث التي تتأثر بها جمهورية جزر مارشال، وهذا الأمر يتطلب إعادة تخصيص كبيرة للموارد والطاقة؛
- (و) الإرث النووي - ما برحت الآثار السلبية الناجمة عن برنامج التجارب النووية للولايات المتحدة تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان الخاصة لشعب جزر مارشال، ولا سيما الآثار الناشئة من الجزر المرجانية الأربع. ولم يرد مجلس شيوخ الولايات المتحدة بعد على "الالتماس المتعلق بتغير الظروف" الذي قدم في عام ٢٠٠٠ لطلب تمويل إضافي عملاً بالمادة التاسعة من الباب ١٧٧ من اتفاق المشاركة الحرة. وأكدت جمهورية جزر مارشال في ذلك الالتماس أنه على الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة لم تعترف إلا بأن شعب الجزر المرجانية الأربع هو وحده الذي تأثر ببرنامج التجارب النووية، فإن التلوث بالإشعاع كان أوسع انتشاراً، وبالتالي، ينبغي أن يشمل جزراً مرجانية أو غير مرجانية أخرى مثل جزر أيلوك وليكيب ووتوو ووتجي وأوجيلانغ المرجانية، وجزيرة ميجيت.

سادساً- الأولويات الوطنية الرئيسية، والمبادرات والالتزامات التي اضطلعت أو تنوي الاضطلاع بها الدولة المعنية للتغلب على تلك التحديات والمعوقات وتحسين حالة حقوق الإنسان في الدولة

- ٦٨- توفر الخطة الاستراتيجية الوطنية إطاراً لا يقدر بثمن يمكن فيه تحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية جزر مارشال بالتصدي للتحديات التي تواجهها مختلف القطاعات.

٦٩- تغيير المناخ - يبقى التصدي لتغير المناخ، بوصفه تحدياً رئيسياً لمستقبل جمهورية جزر مارشال، أولوية وطنية رئيسية.

٧٠- المساواة بين الجنسين - مع وضع سياسة جنسانية وطنية، تواصل الحكومة العمل على الوفاء بالتزاماتها بموجب إعلان المساواة بين الجنسين الذي وضع في منتدى قادة جزر المحيط الهادئ لعام ٢٠١٢.

٧١- أقرت جمهورية جزر مارشال، من خلال إعلان حالة الطوارئ الخاصة بالأمراض غير السارية، بأن وباء الأمراض غير السارية يمثل عائقاً رئيسياً أمام أعمال حقوق الإنسان لشعب الجمهورية وأنه يجب التصدي له من أجل الوفاء بالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٧٢- التعليم - تقرر جمهورية جزر مارشال، من خلال إنشاء نظم المدارس الرسمية بموجب قانون جزر مارشال الجديد المتعلق بنظام التعليم الرسمي، بأن زيادة التركيز على التعليم أمر ضروري للوفاء بالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

سابعاً- توقع الدولة المعنية من حيث بناء القدرات وطلبات المساعدة التقنية، إن وجدت، والدعم المقدم

٧٣- تود حكومة جمهورية جزر مارشال أن تعرب عن تقديرها لاستمرار الشركاء في التنمية في تقديم المساعدة لها من أجل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، التقنية والمالية على السواء.

٧٤- ففي عام ٢٠١٣، تم، برعاية منظمة اليونسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تعيين موظف تابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ضمن شعبة التنمية المجتمعية في وزارة الشؤون الداخلية للمساعدة على تسهيل تقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان وتنفيذ توصياتها. وقد عمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة على نحو وثيق مع نظرائه الحكوميين وأفضى هذا العمل إلى تحسين فهم عملية إعداد التقارير والاستثمار فيها وتنفيذ توصيات هيئات المعاهدات. وكانت هذه العملية مفيدة، وتود جمهورية جزر مارشال مواصلة مثل هذه الشراكات في المستقبل.

٧٥- وتحتاج جمهورية جزر مارشال إلى المزيد من المساعدة في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، وبخاصة في مجال التنسيق بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية وفي الوفاء بالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير والتنفيذ والتي ستتأتى بسبب عمليات الانضمام الإضافية إلى المعاهدات. وتطلب جمهورية جزر مارشال كذلك مساعدة في مجال تنسيق المعونة.

ثامناً - الالتزامات الطوعية

٧٦- تبقى جمهورية جزر مارشال، بوصفها الجهة التي صاغت إعلان ماجورو، ملتزمة بقيادة الحوار الدولي في جهود يرمي إلى الحد من آثار تغير المناخ والسعي إلى اعتماد تدابير تكيف فعالة.

٧٧- وتواصل جمهورية جزر مارشال السعي إلى وضع ما يلزم من السياسات الوطنية ذات الصلة، التي تتماشى مع التزاماتها الدولية.

تاسعاً - الخاتمة

٧٨- تعرب جمهورية جزر مارشال عن تقديرها للفرصة المتاحة لها لتقييم ما تحرزه من تقدم في تنفيذ التوصيات الناجمة عن تقرير الاستعراض الدوري الشامل الأول، ولتقديم تقرير عن ذلك. وستواصل جمهورية جزر مارشال العمل على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي للوفاء فعلياً بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان.